

جوستيسيا ترصد الإنتهاكات في وسط بيروت ليل أمس

كانون الثاني 2020 | 19 20:26

عقدت مؤسسة "جوستيسيا" لحقوق الانسان اجتماعاً استثنائياً بدعوة من رئيسها المحامي الدكتور بول مرقص وحضور أمين السرّ القاضي الدكتور الياس ناصيف والمستشارة القاضية ميسم النويري والأعضاء، وتداول المجتمعون الأحداث الجارية في وسط بيروت، ورسدوا الإنتهاكات التي حصلت خلالها.

وبحسب بيان صادر عن المؤسسة، فقد سجّل المجتمعون الملاحظات الآتية:

1- أنّ حقّ التعبير والتظاهر هو حقّ أساسي تكفله المواثيق العالمية لحقوق الانسان التي التزمها لبنان في مقدمة دستوره -1- المضافة في العام 1990 ولاسيما منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 الذي شارك لبنان في صوغه والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

2- إنّ هذا الحق "Droit" ينقلب إلى تعسف "Abus" إذا تجاوز حق التعبير الأطر المكفولة له كأن يصار إلى تعدي المتظاهرين على الإعلاميين أو قوى الأمن، وعلى الأملاك العامة والخاصة وتخريبها، لاسيما منها تحطيم إشارات المرور واقتلاع الشتول والأشجار... ولذلك فإن ممارسة أي حقّ مقيد بحدود تتصل بالمصلحة العامة Limitations du droit. وهذا المبدأ الحقوقي ينطلق من "تحديد" الحقّ Delimitation و"بتعريفه" Definition وفق المفهوم اللاتيني لعبارة de-finis التي تعني "ترسيم الحدود" Tracer les frontieres. وهذا ما ينطبق تحديداً على حرية التعبير والتظاهر.

3- إن مهمة قوى الأمن في حالات التظاهر والاحتجاج هي حمايتهم وحماية سائر المواطنين والأملاك العامة والخاصة. لذلك، ليس ما يبزّر مبادلة قوى الأمن رشق المتظاهرين الحجارة، أو تعنيفهم في ظروف لا تقتضيها الضرورة القصوى، أو القبض عليهم على نحو مهين أو لا إنساني، كتكبيّلهم على نحو غير محترف، أو صفع الموقوفين منهم على وجوههم أثناء اقتيادهم بما يخالف اتفاقية مناهضة التعذيب وسائر وجوه المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية، كما ثبت من شواهد، وتلفت "جوستيسيا" إلى أن استعمال القوة يجب ألا يكون مفرطاً وأن يتناسب مع المقدار اللازم فقط لحماية أفراد قوى الأمن والأملاك العامة والخاصة.

4- إن الفقه والاجتهاد الدولي عزيرٌ بموضوع تنظيم قواعد الاشتباك بين المدنيين والأمن المولج بحمايتهم وهو لا يبيح لأي من الطرفين التذرع بخطأ أو تجاوز ارتكبه أحدهما لتبرير تجاوز الآخر.

5- رصدت مؤسسة جوستيسيا إيجاباً موقف نقابة المحامين في بيروت بشخص النقيب الدكتور ملحم خلف والأساتذة المحامين لموازرتهم الموقوفين في حالات مماثلة حصلت، وتطوّعهم للدفاع عنهم ومواكبتهم في أماكن توقيفهم، الأمر الذي يُضيء على ضمانات حقوقية في دولة تترجع فيها الضمانات الحقوقية والاجتماعية.

وختم البيان: "إنّ مؤسسة جوستيسيا، إذ تلفت النظر إلى ما تقدّم، توضح أن الإشكالية المطروحة لا تتصل بحقوق الانسان على نحو مجرّد بل تتعلق الإصغاء إلى المطالب الاجتماعية وتشكيل حكومة قادرة على إتمام الإصلاحات الاقتصادية واستنئاب الأمن والنظام العام واستعادة الثقة السياسية، وهي تبقي اجتماعاتها مفتوحة لرصد الانتهاكات الحقوقية وبيان الموقف إزاءها".

<https://www.annahar.com/article/1107493>-جوستيسيا-ترصد-الإنتهاكات-في-وسط-بيروت-ليل-أمس